

## أهمّ مستجدات قانون الصفقات العمومية لسنة 2023\*

أسيخ سمير (1)

(1) أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميره- بجاية. 06000 الجزائر.

البريد الإلكتروني: [samir.assiakh@univ-bejaia.dz](mailto:samir.assiakh@univ-bejaia.dz)

### الملخص:

تُحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء عن أهمّ المستجدات التي جاء بها القانون المتعلق بالصفقات العمومية الصادر سنة 2023، حيث جاء هذا النص التشريعي نتيجة جملة من الإصلاحات القانونية بادرت بها السلطات العمومية من أجل تديير أمثل للمال العام في مجال الصفقات العمومية.

يقتضي تبيان مستجدات القانون المتعلق بالصفقات العمومية الصادر سنة 2023 ضرورة تحديد جملة الدوافع والمبررات التي أدّت بالمشرع الجزائري لإصدار قانون جديد للصفقات العمومية ومن ثمة الانتقال لتبيان مظاهر الإصلاحات التي جاء بها هذا النص التشريعي.

### الكلمات المفتاحية:

الصفقات العمومية، السلطات العمومية، الحوكمة، الشفافية، المرفق العام.

\* تاريخ إرسال المقال 2024/10/26، تاريخ مراجعة المقال 2024/11/11، تاريخ نشر المقال 2024/11/16.

المؤلف المراسل : [assiakhsamir@gmail.com](mailto:assiakhsamir@gmail.com)

## **Most important developments in the Public Procurement Law of 2023**

### **Summary:**

This article aims to highlight the most important developments brought about by the Public Procurement Law promulgated in 2023, this legislative text being the result of a number of legal reforms initiated by the public authorities in order to optimally manage public funds.

In order to explain the changes in the said law, it is first necessary to identify all the motives and justifications that led the Algerian legislator to promulgate a new law on public procurement, and then to clarify the aspects of the reforms made to which this legislative text refers.

### **Keywords:**

Public transactions, public authorities, governance, transparency, public utility.

## **Importantes nouveautés de la loi des marchés publics de 2023**

### **Résumé:**

Cet article vise à mettre en lumière les évolutions les plus importantes apportées par la loi relative aux marchés publics promulguée en 2023, ce texte législatif étant le résultat d'un certain nombre de réformes juridiques initiées par les pouvoirs publics afin de gérer de manière optimale les fonds publics.

Afin d'expliquer les évolutions de ladite loi il convient tout d'abord, d'identifier l'ensemble des motifs et des justifications qui ont conduit le législateur algérien à promulguer une nouvelle loi sur les marchés publics, puis de clarifier les aspects des réformes apportées dont parle ce texte législatif.

### **Mots clés:**

Marchés publics, pouvoirs publics, gouvernance, transparence, utilité publique.

## مقدمة:

تُعتبر الصفقات العمومية في مختلف الأنظمة القانونية الوسيلة المثلى والأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق مختلف الاحتياجات العامة في الدولة ولاسيما تلبية وتحقيق كافة احتياجات الأساسية ووسيلة لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الصفقات العمومية كأداة لتلبية الاحتياجات العامة التي تعهد لمختلف المصالح سواء المركزية أو المحلية وذلك بمنحها سلطة إبرام الصفقات العمومية تلبية للاحتياجات العامة.

كشفت التجربة الجزائرية في الفترة التي سبقت سنة 2019 عن وجود اختلالات كبيرة في مجال الصفقات العمومية وذلك من خلال التعدي وخرق أحكام النصوص القانونية المنظمة للصفقات العمومية، حيث شهد الفساد انتشارا واسعا مما أدى إلى التعدي والمساس بالمال العام. اتجهت السلطات العمومية بعد سنة 2019 إلى إعادة النظر في السياسة العامة للإنفاق الحكومي من خلال السعي لمحاربة الفساد والحفاظ على المال العام، وتُرجم ذلك من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي أرسى معالم جديدة تقوم وفقها الصفقات العمومية.

من بين هذه المعالم، اتجه المؤسس الدستوري الجزائري إلى جعل النص المتعلق بالصفقات العمومية من اختصاص البرلمان بعدما كان من اختصاص السلطة التنفيذية وهذا يعد بمثابة تجسيد الاستقرار القانوني في مجال الصفقات العمومية

أكثر من ذلك، فمن بين الأهداف التي تقوم عليها الدول الحديثة هي التأسيس لمبدأ دولة القانون، وذلك من خلال وضع نصوص قانونية على أسس متينة ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالمال العام .

تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية في مدى توفيق المشرع الجزائري فيما يخص القانون المتعلق بالصفقات العمومية ومدى إرساء قواعد تتسم بالنجاعة في مجال الصفقات العمومية لاسيما تلك التي تستهدف الحفاظ على المال العام وتحقيق الشفافية والنزاهة من جهة أخرى.

إنّ البحث والكشف عن فحوى القانون المتعلق بالصفقات العمومية لسنة 2023<sup>1</sup> يستدعي في المقام الأول دراسة دوافع التي أدت بالسلطات العمومية إلى سن ووضع هذا النص التشريعي (أولا) ثم الانتقال بعد ذلك للكشف عن المستجدات التي أتى بها هذا النص التشريعي في مجال الصفقات العمومية (ثانيا).

## أولاً: دوافع سنّ قانون الصفقات العمومية رقم 12-23

لا شك أنّ الغاية من وضع القواعد القانونية هو تحقيق أهداف معينة، وفيما يخص مبررات أو الدوافع التي أدت بالسلطات العمومية الى التخلي عن أحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام واستبداله بنص تشريعي كان بسبب الرغبة في تحقيق جملة الأهداف التي فشلت النصوص القانونية السابقة في تحقيقها.

تتمثل دوافع سن قانون الصفقات العمومية رقم 12-23 الرغبة في إقامة وتأسيس الصفقات العمومية على مفهوم الحوكمة (1) والرغبة في منح القاعدة القانونية قيمة قانونية اسى بمقام التشريع في الهرم القانوني من خلال التأسيس لمبدأ الأمن القانوني (2) إلى جانب مواكبة التطور الحاصل في طريقة التعامل من خلال رقمتها (3)

### 1/ الرغبة في تأسيس الصفقات العمومية على الحوكمة

لعل من بين اهم المبادئ التي تسعى اليها الدولة الحديثة تكريسها هو اقامة منظومة قانونية تقوم على أساس مبادئ الحوكمة من خلال سن قواعد قانونية تقوم على شفافية ونزاهة العمل الإداري.

تعتبر الحوكمة مفهوما انتشر في مختلف الأنظمة الحديثة وتسعى معظم الدول لا سيما المتقدمة لوضع قواعد قانونية تجسد مفهوم الحوكمة، وتعتبر الحوكمة أمراً حتمياً عندما يتعلق الامر بتسيير المال العام الذي يجب حمايته من مختلف الأفعال الماسة به من فساد وخرق لقواعد النزاهة التي تقوم عليها الصفقات العمومية.

من التعاريف المقدمة لمفهوم الحوكمة على أنّها عملية تشمل القيم، القواعد، المؤسسات، والتي من خلالها يتمكن كافة الأفراد والمنظمات من بلوغ وتحقيق مختلف الأهداف والغايات المشتركة والعامة<sup>2</sup>.

لم يكن مجال الصفقات العمومية في الجزائر منذ الاستقلال بمنأى عن الفساد ونهب للمال العام وذلك رغم سن العديد من القواعد القانونية التي تتعلق بمكافحة الفساد سواء في أحكام قانون العقوبات أو بموجب قوانين خاصة.

تعود أساسا أسباب الفساد في مجال الصفقات العمومية الى ضعف التأطير القانوني الذي كان تأطيرا هشا من خلال تنظيم الصفقات العمومية بموجب نصوص تنظيمية رغم التعديلات الكبيرة التي يتم لهذا النصوص.

في هذا الصدد، فإن الدولة الجزائرية أرادت وضع حد للفساد وإعادة ضبط الصفقات العمومية من خلال إقامتها على أساس الحوكمة وهذا ما تم التأكيد عليه صراحة من طرف الحكومة بمناسبة وضع القانون المتعلق بالصفقات العمومية على أسس تتعلق؛ تكريس مبدأ الحوكمة، الحرية للوصول للطلبات، المساواة في معاملة المترشحين، شفافية الإجراءات المتخذة في مجال الصفقات العمومية<sup>3</sup>.

ورغم ذلك فإنّ الفساد المالي انتشر في مجال الصفقات العمومية ولهذا كان القانون المتعلق بالصفقات العمومية لسنة 2023 محاولة لوضع حد للفساد المنتشر في مجال الصفقات العمومية.

لقد كان الدافع الاساسي لإعادة النظر في النص المنظم لقانون الصفقات العمومية هي محاولة الإصلاح الشاملة التي تم المبادرة بها لا سيما بعد سنة 2019 من خلال مطالب الحراك الشعبي<sup>4</sup> التي نادت بإصلاحات شاملة وذلك بسبب انتشار الفساد.

لقيت مطالب الإصلاح صدى وذلك من خلال جملة الإصلاحات المتمثلة في تعديلات شاملة مست المنظومة القانونية ويتجلى أبرزها في أحكام التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي أشار الى أن الشعب الجزائري يسعى لتحقيق تطلعاته ومشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة وكذا مكافحة الفساد<sup>5</sup>.

على هذا الأساس، فقد كانت الرغبة لوضع حد للفساد المستشري في مجال الصفقات العمومية وعدم فعالية النصوص التنظيمية المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية التي تميزت بكثرة التعديلات عليها.

## 2/ الرغبة في تجسيد مبدأ استقرار تشريعي في مجال الصفقات العمومية

سبقت الإشارة أعلاه الى أن الصفقات العمومية ونظرا لارتباطها بالمال العام فإنها غالبا ما تكون عرضة للفساد ونهب المال العام، لا سيما اذا كانت القواعد القانونية المنظمة لها قواعد قانونية مرنة.

ما ميز موضوع الصفقات العمومية في الجزائر منذ الاستقلال انها كانت منظمة بموجب نصوص تنظيمية أي عبارة عن مراسيم أو مراسيم رئاسية وكانت المناسبة الوحيدة التي تم سن النص المتعلق بالصفقات العمومية هو سنة 1967 عندما وضع الامر رقم 67-90 المتضمن قانون الصفقات العمومية<sup>6</sup> غير ان هذا النص التشريعي لم يعمر طويلا والغي سنة 1974.

منذ سنة 1974 والصفقات العمومية في الجزائر تنظم بموجب نصوص تنظيمية صادرة عن السلطة التنفيذية ، بمعنى أنّ النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية لم تكن تصدر في شكل نصوص تشريعية صادرة عن البرلمان وانما احتكرتها السلطة التنفيذية وذلك بموجب نصوص تنظيمية كما سبقت الإشارة أعلاه.

تبعا لما تمت الإشارة اليه أعلاه، فقد كانت النصوص التنظيمية المنظمة للصفقات العمومية كثيرة من جهة حيث لم تتسم بالاستقرار وأكثر من ذلك فقد لازمتها صفة التعديل المستمر والمتتالي والذي يصل في بعض السنوات الى أكثر من ثلاثة (03) تعديلات في السنة الواحدة.

على هذا النحو فقد شكلت التعديلات المتتالية على تنظيمات الصفقات العمومية جوا ومناخا غير محفز لجذب الاستثمار نظرا لكثرة التعديلات الماسة بالنصوص القانونية الخاصة بهذا المجال.

قصد تدارك هذا الخلل فمن بين الإصلاحات تنصيب المؤسس الدستوري بموجب تعديل سنة 2020 على أنّ الدولة تسهر عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات وتحقيقا للأمن القانوني وتكفل الدولة ضمان الوصول إليه، الوضوح في النص التشريعي بالإضافة الى استقراره<sup>7</sup>.

في هذا الصدد فقد جعل المؤسس الدستوري "الامن القانون" من بين الحقوق الأساسية والحريات حيث أورده ضمن الفصل الأول من الباب الثاني من التعديل الدستوري، هذا ما يكشف عن رغبة في تحقيق الامن القانوني.

يدل تبني المؤسس الدستوري لمبدأ الامن القانوني عن الرغبة في وضع نصوص تشريعية مستقرة تضمن للمواطنين حقوقهم وحرياته الأساسية من جهة وبما يكفل من جهة أخرى عدم خرق هذه النصوص.

### 3/ تسهيل الإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية

من بين الاهداف التي تسعى الدول لتحقيقها ضمان سهولة المعاملات والإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية، حيث أن الأسلوب الكلاسيكي المعتمد في مجال الإدارة عموما والصفقات العمومية كشف تأخرا وتعقيد الإجراءات الخاصة بالصفقات العمومية.

من بين الأهداف التي سعت السلطات العمومية لتكريسها القضاء عن اسلوب التعامل الإداري الكلاسيكي والذي يتسم بتعقيد الإجراءات وسيطرة البيروقراطية على كافة نواحيه واجراءاته.

لهذا، فإن الأسلوب الحديث يضمن سهولة مختلف الإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية هو رقمنة الصفقات العمومية، فبعد ان كانت محكومة بطريقة تقليدية جاء قانون الصفقات العمومية لسنة 2023 ليتبنى توجه رقمنة الصفقات العمومية.

تشكل رقمنة الصفقات العمومية عن خيار استراتيجي تبنته الدولة الجزائرية وذلك بدافع مساهمة التطور الحاصل في مختلف الدول لاسيما المتقدمة من جهة وضمان السهولة في مختلف مراحل الصفقة العمومية منذ الإعلان عنها الى غاية ارسائها أو تعديلها من جهة أخرى<sup>8</sup>.

### ثانيا: مستجدات قانون الصفقات العمومية لسنة 2023

يقضي البحث عن المستجدات التي استحدثتها القانون المتعلق بالصفقات العمومية رقم 12-23 البحث في مدى استجابة المشرع ومدى ترجمته للأهداف والدوافع التي استدعت وضع وسن هذا النص القانوني.

لا شك بأن تقييم مدى نجاعة القانون المتعلق بالصفقات العمومية مرهون بمدى الاستجابة وترجمة للأسباب الداعية لسن هذا النص التشريعي، لهذا فإن مستجدات قانون الصفقات العمومية تتمثل في تبني الحكم الراشد في الصفقات العمومية (1) وكذا الاستقرار التشريعي (2) تكريس أسس لنجاعة الصفقات العمومية وهذا ما يتجلى في اعتماد معايير كالرقمنة وحماية البيئة (3).

### 1/ تكريس الحكم الراشد في قانون الصفقات العمومية

لا شك أن هناك مفاهيم اتفقت بشأنها مختلف النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية كالكتابة، أو تحديد أنواع الصفقات العمومية أو حتى الأشخاص المؤهلين لإبرام الصفقة العمومية باسم الدولة فهذه الأمور بمثابة مسائل لا خلاف بشأنها. على هذا النحو، فإنّ الإصلاحات والتعديلات التي تمس بالنصوص المتعلقة بالصفقات العمومية تتعلق بمعايير أو أساليب واجراءات يتم بموجبها تأطير الصفقات العمومية والتي استحدثها القانون رقم 12-23.

يلاحظ من خلال قراءة سطحية لقانون الصفقات العمومية لسنة 2023 ان المشرع صاغه في 113 مادة مقارنة بالمرسوم الرئاسي رقم 15-247، حيث أكد المشرع على مفهوم الحكم الراشد والحوكمة ضمن الباب الأول وذلك بموجب المادة الخامسة منه التي تنص على أن نجاعة الصفقات العمومية تستلزم الاستعمال الحسن للمال العام من جهة وإلى ضرورة خضوع الصفقات العمومية لأسس الحوكمة من خلال حرية الوصول للطلبات، المساواة في المعاملة وشفافية الاجراءات.

تكشف المادة الخامسة أعلاه عن ترجمة فعلية من المشرع لجملة الأسباب الدوافع استدعت سن هذا القانون بما يتلاءم مع التوجه العام للدولة الجزائرية من خلال تجسيد هذا القانون وفقا لمبادئ الحوكمة.

تبني المشرع الجزائري مبدأ حرية الوصول إلى الطلبات وذلك من خلال تكريس وتنصيب المادة 36 من القانون 12-23 على أن الصفقات العمومية تبرم وفقا لأسلوب طلب العروض الذي يشكل القاعدة العامة والتفاوض الذي يشكل الاستثناء، كما نص هذا القانون أن طلب العروض يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين وأنّ إرساء الصفقة يكون للمتعهّد الذي يقدم أحسن عرض وفقا لمعايير موضوعية.

كما نص القانون أعلاه، فيما يخص تأهيل المترشحين بعدم جواز تقييم العروض وفقا لمعايير تمييزية، حيث ان إرساء الصفقة ينبغي ان تكون وفقا لمعايير موضوعية تتناسب مع الصفقة العمومية.

من جهة أخرى، وتحت عنوان شفافية الإجراءات الزم قانون الصفقات العمومية الجديد على وجوب الإشهار الإلزامي في النشرة الرسمية لصفقات للمتعاقد إلى جانب الصحافة المكتوبة وتعزيزا للشفافية ألزم المشرع وجوب النشر في جريدة الكترونية وفي البوابة الإلكترونية المخصصة للصفقات العمومية.

كما نص المشرع في إطار تعزيز الشفافية بمنع اللجوء الى التفاوض بمناسبة طلب العروض الا حينما يتعلق الامر بالتفاوض المنصوص والمسموح به في أحكام هذا النص التشريعي وذلك تعزيزا لمبدأ شفافية الصفقة العمومية.

دائما في إطار تكريس مبادئ الحكم الراشد نص قانون الصفقات العمومية على القواعد المعززة للنزاهة من خلال النص إنشاء مدونة أدبيات وأخلاقيات المهنة للأعوان المكلفين المتدخلين في ابرام، تنفيذ الصفقات العمومية وكذا التفاوض المباشر والتي أحال انشائها عن طريق التنظيم<sup>9</sup>.

## 2/ تجسيد الامن القانوني في قانون الصفقات العمومية لسنة 2023

سبقت الإشارة أعلاه الى أنّ الجزائر بعد الاستقلال قامت بصياغة النصوص القانونية بموجب قواعد قانونية تنظيمية باستثناء سنة 1967 لكن سرعان ما تم الغاؤه ليُعَاد تنظيم الصفقات العمومية بموجب نصوص قانونية أقل قيمة قانونية مقارنة بالتشريع.

قصد تفادي النقائص والسلبيات المسجلة بالنسبة للتنظيمات (السابقة) المتعلقة بالصفقات العمومية لاسيما كثرة التعديلات الماسة بهذا النص، فان المؤسس الدستوري بموجب تعديل سنة 2020 منح سلطة صياغة القانون المتعلق بالصفقات العمومية الى البرلمان بعدما كانت من اختصاص السلطة التنفيذية.

يعد منح البرلمان سلطة التشريع في مجال الصفقات العمومية تعزيزا لهذه السلطة ومنحه قيمة قانونية أكثر سموا مقارنة بالتنظيم وذلك تحقيقا للاستقرار وتفايدا لكثرة التعديلات<sup>10</sup> وذلك لكون تعديل النص التشريعي يستوجب إجراءات قانونية معقدة مقارنة بالتنظيم.

بصيغة أخرى فإن تبني مبدأ الأمن القانوني بموجب دستور 2020 يتجلى من خلال الانتقال من جعل الصفقات العمومية اختصاص أصيل للسلطة التشريعية وذلك رغبة في خلق استقرار تشريعي وتفادي الوقوع في كثرة التعديلات وكذا فشل تنظيم الصفقات العمومية في تحقيق الغاية والاهداف المرجوة منه.

اتجه المشرع الجزائري بموجب قانون الصفقات العمومية رقم 12-23 الى تبني وتكريس الأمن القانوني من خلال عدم التفصيل في المسائل المتعلقة بالصفقة العمومية في هذا الشأن عدّل المشرع عن تبني وتحديد المعيار المالي للصفقات العمومية مقارنة بالنصوص التنظيمية السابقة المتعلقة بالصفقات العمومية.

لعل ما يفسر عدم تبني المشرع الجزائري للمعيار المالي لمختلف الصفقات العمومية هو أن النص التشريعي يتكفل بتحديد وضبط القواعد العامة تاركا تفصيل المسائل الأخرى للتنظيم كون المعيار المالي يخضع لاعتبارات اقتصادية ومالية متغيرة وغير مستقرة بالتالي يقتضي منح هذا الاختصاص الى السلطة التنفيذية<sup>11</sup>.

### 3/ ارساء الصفقات العمومية على معايير أكثر فعالية

لا تنحصر الإصلاحات التي بادرت بها السلطات بموحل القانون المتعلق بالصفقات العمومية رقم 12-23 عند حد التأكيد على الحكم الراشد والأمن القانوني بل قام بتعزيز الصفقات العمومية من خلال ارسائها على معايير أكثر تلائما وخدمة للمرفق العام ولعل هذه المعايير تتمثل في التأكيد على البعد البيئي للصفقة العمومية (أ) وتكريس الرقمنة (ب) الى جانب تكريس مدونة أدبيات المهنة وتكوين القائمين على الصفقة العمومية لفائدة المتعامل المتعاقد (ج).

### أ/ تكريس البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية

يعتبر موضوع حماية البيئة في الجزائر من المسائل التي لم تنل الاهتمام الكاف كون تكريسها عرف تأخرا كبيرا في التبني نظرا لمناوئة السلطات العمومية لفكرة حماية البيئة واعتقادها بتعارض حماية البيئة مع توجه التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية<sup>12</sup>.

لم يبق موقف السلطات العمومية في الجزائر رافضا ومعارض لفكرة حماية البيئة بل شهدت بعض النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية تبنيًا للانشغالات البيئية، غير أن الملاحظ

في القانون رقم 12-23 تبني بشكل صريح البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية خلافا للنصوص التنظيمية السابقة.

إن تبني المشرع لاعتبارات حماية البيئة بموجب القانون رقم 12-23 يكشف عن التناغم والانسجام مع احكام التعديل الدستوري لسنة 2020 حيث أضحت حماية البيئة من بين الحقوق الأساسية للمواطن ومن جهة أخرى الزم الدولة بوجوب حمايتها. على هذا النحو، يظهر إدراج البعد البيئي بموجب المادة السادسة من قانون الصفقات العمومية لسنة 2023 من خلال التنصيص على أن الصفقات العمومية عند تحديد الاحتياجات ينبغي ان تراعي المصلحة العامة وكذا مراعاة حماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة<sup>13</sup>.

هكذا اذن فان المشرع تبني بشكل صريح فكرة حماية البيئة من خلال إدراجها ضمن الباب الأول الفصل الأول تحت عنوان بالأحكام التمهيدية، من جهة أخرى يلاحظ عدم إشارة تأشيرة القانون 12-23 إلى القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لسنة 2003. كما ان القانون رقم 12-23 المتعلق بالصفقات العمومية كرس البعد البيئي بموجب المادتين 60 و 63 من خلال الزامية تضمين دفتر شروط الصفقة العمومية أحكام خاصة بحماية البيئة والطاقات الجديدة المتجددة.

من جهة أخرى فإنّ المشرع الجزائري بموجب القانون 12-23 كرس البعد البيئي للصفقات العمومية عند اختيار المتعاملين بمعنى تبني المشرع لحماية البيئة أثناء مرحلة إبرام صفقة الاشغال التي يراعي فيها الجانب التقني لكن دون اغفال حماية البيئة في هذا الاجراء<sup>14</sup>.

#### ب/رقمنة الصفقات العمومية

كما يعد موضوع رقمنة الخدمات العمومية توجهها تبنته غالبية الدول لاسيما المتقدمة، والجزائر ليست بمعزل عن التطورات الحاصلة في المجال الرقمي والتكنولوجي، حيث أن توجه الدولة الجزائرية نحو رقمنة الخدمة العمومية بما يكفل مسايرة التطورات وتقديم خدمات اكثر سهولة للمرتفق بالمرفق العام.

استحدث القانون رقم 12-23 بموجب الباب السادس الفصل الثاني تحت عنوان "رقمنة الصفقات العمومية" كما تم استحداث بوابة الصفقات العمومية التي تستعمل فيها كافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقة العمومية، الى جانب النص على تبادل المعلومات بطريقة الكترونية بموجب المادة 107 من هذا القانون.

أكثر من ذلك فقد سبقت الإشارة إلى إلزامية النشر الإلكتروني للصفقة العمومية في البوابة الإلكترونية وفي الصحافة الإلكترونية ، كما أن المشرع في إطار التفاوض المباشر منح أفضلية للمؤسسات الناشئة التي تحمل علامة في مجال الرقمنة والابتكار على ان تكون الحلول مبتكرة وفريدة<sup>15</sup>.

### ج/ تكوين القائمين على الصفقات العمومية

ينص القانون رقم 23-12 المتعلق بالصفقات العمومية على أنّ الموظفين والاعوان العموميون المكلفين بإبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية يستفيدون من دورات تكوين وذلك من أجل ترقية المستوى وتجديد المعارف.

في المقابل، الزم المشرع الهيئة المستخدمة بضرورة ضمان تكوين للموظفين التابعين لها في مجال الصفقات العمومية، تحسينا لمستوى الأداء في مجال الإبرام، التنفيذ والرقابة تكون على حساب المصلحة المتعاقدة.

يكشف تكريس المشرع على إلزامية تكوين موظفي الهيئة المستخدمة على رغبة المشرع في ضمان أداء أحسن من قبل المكلفين بمختلف مراحل الصفقات العمومية من أجل تحقيق الجودة في أداء مهامهم ووظائفهم.

### خاتمة:

خلصت دراسة موضوع مستجدات قانون الصفقات العمومية لسنة 2023 إلى أن الدافع الذي أدّى بالسلطات العمومية لوضع هذا النص هو عدم فعالية النصوص المنظمة للصفقات العمومية والتي كانت في شكل نصوص تنظيمية كثرت عليها التعديلات المتتالية لكن دون بلوغ الغاية من سنّها هذه النصوص.

لهذا، يكشف قانون الصفقات العمومية الجديد لسنة 202 عن رغبة السلطات العمومية في الجزائر بإحداث اصلاح شامل في النصوص المتعلقة بالصفقات، وذلك من خلال تضمين هذا القانون جوانب تتعلق بحوكمة الصفقات العمومية تحقيقا للشفافية والنزاهة في الصفقات العمومية.

كما أنّ القانون السالف الذكر يعتبر سعيًا من السلطات العمومية لإرساء الاستقرار التشريعي والأمن القانوني بما يضمن وجود قواعد قانونية مستقرة تسعى لجذب الاستثمارات لا سيما الأجنبية وتحفيزها.

من المستجدات التي استحدثها قانون الصفقات العمومية التبري الصريح لتوجه رقمنة الصفقات العمومية في مختلف مراحلها حيث يضمن هذا الاجراء سهولة الإجراءات بالنسبة للمتعاملين فضلا عن مسايرة التطور الحاصل في مختلف الدول وذلك تماشيا مع الثورة الرقمية والتكنولوجية.

من المستجدات التي أتى بها قانون الصفقات العمومية التكفل بالانشغال البيئي وذلك بتبري البعد البيئي بشكل صريح الى جانب تبري حماية البيئة في مختلف مراحل الصفقات العمومية وذلك بما يتماشى مع التوجه الدستوري الذي يجعل حماية البيئة حقا دستوريا للمواطن وواجبا على الدولة.

تضمن قانون الصفقات العمومية التزام الهيئات المستخدمة بتكوين موظفيها القائمين على الصفقات العمومية وذلك من أجل تحسين مستواهم وأدائهم فضلا عن النص على انشاء مدونة أدبيات وأخلاقيات المهنة للأعوان المكلفين المتدخلين في إبرام، تنفيذ الصفقات العمومية وكذا التفاوض المباشر.

كل هذه المستجدات التي جاء بها قانون الصفقات العمومية لسنة يكشف عن وجود رغبة في تأسيس الصفقات العمومية على مبادئ قانونية أكثر فعالية وشفافية في الأداء وذلك بما يضمن تسيير حسن للمال العام وحمايته من مختلف مظاهر الفساد.

## الهوامش:

<sup>1</sup> قانون رقم 12-23 مؤرخ في 5 غشت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر عدد 51، صادر في 06 غشت 2023.

<sup>2</sup> LACROIX Isabelle et ST ARNEAUD Pier Olivier, « La gouvernance : Tenter une définition », Les Cahiers de Recherche en Politique Appliquée » Vol 04, N 03, 2012, p. 24.

<sup>3</sup> صرح الوزير المكلف بالمالية أمام نواب المجلس الشعبي الوطني بمناسبة تقديم مشروع القانون المتعلق بالصفقات العمومية أن هذا القانون جاء ليحكم الصفقات العمومية وفقا لمفهوم الحكم الراشد المتمثلة أساسا في حرية الوصول الى الطلبات، المساواة بين المترشحين، شفافية الاجراءات، الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني، العدد 175، الفترة التشريعية التاسعة، دورة البرلمان 2022-2023، جلسة 04 جولية 2023، ص. 4.

<sup>4</sup> بن جلول محمد، زعزوعة فاطمة، "رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 12-23" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2024، ص. 70.

<sup>5</sup> ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2020 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر 2020، ج ر عدد 82 صادر في 30 ديسمبر 2020.

<sup>6</sup> أمر رقم 67-90 مؤرخ في 17 جوان 1967 يتضمن قانون الصفقات العمومية، ج ر عدد صادر في (ملغ)

<sup>7</sup> المادة 34 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

<sup>8</sup> صرح الوزير المكلف بالمالية اثناء تقديم مشروع القانون المتعلق بالمالية أن غاية وهدف الحكومة هو رقمنة الصفقات العمومية في مختلف مراحلها، حيث ان الهدف هو أن يصبح التعامل في الصفقات العمومية يتم بطريقة رقمية وفي المقابل سيصبح التعامل بشكل مادي في مجال الصفقات العمومية في المدى المتوسط أمر غريب: انظر مداخلة وزير المالية أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني، مرجع سابق، ص. 05.

<sup>9</sup> المادة 65 من القانون رقم 12-23، مرجع سابق.

<sup>10</sup> راييس أمينة، "قراءة أكاديمية في القانون رقم 12/23 المؤرخ في 05 أوت 2023 يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص. 604-603.

<sup>11</sup> راييس أمينة، مرجع سابق، ص. 607.

12 أسيخ سمير "حماية البيئة في إطار الصفقات العمومية في القانون الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميره بجاية، المجلد 14، العدد 02، 2023، ص. 260-261.

13 المادة 06 من القانون رقم 12-23، مرجع سابق.

14 مداح العربي، "تكريس البعد البيئي في عقد الصفقة العمومية للأشغال- مرحلة ما قبل التعاقد- دراسة مقارنة على ضوء آخر تعديل لقانون الصفقات العمومية القانون 12-23 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية"، مجلة البحوث في القانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص. 18-17.

<sup>15</sup> انظر المطة 02 من الفقرة الاولى من المادة 41 من القانون رقم 12-23 ، مرجع سابق